التنافسية ومتطلبات التنمية العراق دراسة حالة

أ. د. كامل علاوي كاظم
جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد
أ. د. محمود حسين
دائرة البحث والتطوير/وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المقدمة

إن الحديث عن الجانب الاقتصادي في المشهد العراقي وما سيؤول إليه مستقبله يعتبر حجر الزاوية في دراسة الحالة العراقية، وهو يستدعي سحبا لعوامل وتغليبا لبعضها على الأخرى، سحبا يرتقي عن الانتقائية وإنما يوظف انتخابا لها في إطار التكامل مع مفردات التقرير.

بدءاً ينبغي ان نشير إلى إن العراق يمتلك قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد، فهو يمثل ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام، ولديه من الموارد المائية ما يجعله بمنأى عن مخاطر الشحة المائية، كما ان قوته العاملة الوطنية تشمل أكثر من سبعة ملايين شخص، وهي تفوق بكثير الموارد الموجودة في أي من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من سجل التدهور في المؤشرات الاقتصادية المادية والبشرية، إلا انه من الممكن لمجموع هذه الموارد، خلال عقد من الزمن، أن يتيح للعراق استعادة مكانته السابقة كبلد من فئة الدخل المتوسط. غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي تحقيق تحوّل على ثلاثة مستويات: (١) الانتقال من حالة النزاع إلى إعادة التأهيل؛ (٢) الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد حر موجّه نحو النمو؛ (٣) الانتقال من اعتماد مفرط على النفط إلى اقتصاد متنوع.

ان القراءة المتأنية في أطروحة التنمية في العراق يثير جملة من الإشكاليات تصب في مجملها في حقل البحث عن الأساس التنموي للدولة ذاتها، فهي تأرجحت في شكلها ومضمونها بين المركزية والرغبة في التحول الليبرالي، وعانت– كما الدول الريعية الأخرى– من حالة الانفصام التي تمظهرت، في الدولة العراقية، بمظهر الراعي والأب الحنون الذي يمنح العطايا والأموال لأبنائه، بينما هي في واقع الحال أمام التزامات واستحقاقات دولية تجبرها على السير قدماً في إصلاح الاقتصاد العراقي بدءاً من رفع الدعم الحكومي وانتهاءً بتقليص عدد العاملين في الدولة [١]. وصولا إلى دولة رشيقة مع رعاية كل أبناءها ممن لم يجد فرصة عمل أو انه غير قادر على العمل.

لقد شهد العراق خلال حقبه السابقة ميلا شديدا نحو مركزة الاقتصاد، وفي ظل الرغبة في تنويع الاقتصاد العراقي بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، حاول الحقيبة "البريمرية" التأسيس لانموذجا تنمويا ليبراليا يحاكي الرغبة في الانتقال بالاقتصاد إلى الحرية الموازية للامركزية السياسية التي أفرزتها عملية التحول السياسي باتجاه الديمقراطية. بيد انه من قبيل الافتراض المغلوط ان نعتقد ان الاقتصاد العراقي أو المجتمع العراقي مجموعة آليات أو مجموعة تجهيزات ميكانيكية، كل ما تمس الحاجة إليه داخل إطار هذا المنظور المغلوط للبدء من جديد في الاقتصاد وفي إعادة هيكلة المجتمع هو استبدال قطع قليلة بقطع جديدة ، وتغيير جهاز التحريك (الدولة) بآخر جديد حيثما يكون من الممكن شراء هذه القطع من بيان تجاري موجود .

لقد اجتهدت السياسة "البريمرية" في محاولتها تحقيق انتقالة اقتصادية مفاجئة بتحويلها الاقتصاد من شمولي تديره الدولة ومحكوم بقرارات سلطة مركزية إلى اقتصاد يعتمد آليات السوق والقطاع الخاص يلعب دور القائد فيه، فأكد بريمر ((ليس هناك بديل عن قطاع خاص نشط. الأسواق تخصص الموارد بصورة أكفأ بكثير من السياسيين. لذا فإن هدفنا الاستراتيجي في الشهور القادمة هو تفعيل سياسات من شأنها إعادة تخصيص الناس والموارد من استثمارات الدولة إلى استثمارات القطاع الخاص الأكثر إنتاجية))[٢].

وبالرغم أهمية هذا التحول، الا انه لم يأخذ بالاعتبار الأمراض الاقتصادية المثقل بها العراق، فالاقتصاد العراقي لا يمكنه تحمل اي صدمات، بل يتطلب علاجا تدريجيا وترتب على هذا ان أطلقت مجموعة من الإصلاحات على مستوى الأطر القانونية والإدارية والمالية، وسنت قوانين كثيرة، لم تكن مواتية للبيئة الاقتصادية في العراق، فهي لم تتم بوجود مناخ وشروط لتطبيقها.

لقد استمرت قيود المركزية خلال مرحلة ما بعد نيسان ٢٠٠٣. وما بين الحاجة لها والرغبة في التخلي عنها، فأنها تسببت في تعقيد وتأخير الإجراءات التي تتطلبها المرحلة في الحصول على المواد واستقدام المستثمرين والخبراء وقد أدى كل ذلك إلى خسارة العراق للمليارات من الدولارات.

وإجمالا يمكن القول ان العامل السياسي في العراق كان له اليد الطولى في تحريك وجهة التنمية الاقتصادية والبشرية على حدٍ سواء بالوجهة التي يرتأيها، فقد كانت النتيجة المترتبة عن السياسات الرعناء وإقحام العراق بحروب لا قبيل له فيها ان انهارت مؤشرات التنمية بصورة عامة، وتحول العراق إلى دولة مكبلة بمديونية قدرت بحوالي ١٣٠ مليار دولار، وفي ظل اعوجاج الهياكل الاقتصادية، وظهور الأزمات الاقتصادية كالتضخم والتضخم الركودي التي وصلت في معدلاتها حدودا متفاقمة واجه الاقتصاد العراقي وعطل آلية الأسعار وأفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة

النسبية للسلع والخدمات كما ألغي وظيفة العملة المحلية كأداة للتداول والادخار، الأمر الذي افرز قيودا على التنمية وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في المشاريع الطويلة الأجل.

كما إن البيانات المتاحة عن التنمية البشرية في العراق تثير مخاوف حقيقية على مستقبل أبناءه، فهي تدلل على تدهور أوضاع التنمية في حقول الأمن والصحة والتعليم فضلا عن اتساع نطاق الفقر، على الرغم مما توافر لها من إمكانات مادية وبشرية طوال العقود الماضية، ورغم ما يختزنه البلد من ثروات وضعت بلدانا أخرى في مقدم الركب التنموي. ولعل هذه النتيجة أمر متوقع في ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق فقد عرف نصف القرن الماضي من تاريخه أحداثا جسام كانت كوارث حلت بالتنمية البشرية وأوقفت خطاها، بل دمرت مكتسبات كانت قد تحققت في أوقات ماضية. الى الدرجة التي أضحى من المتعذر معها التكهن بنقطة مستقبلية يصلها العراق النضج الاقتصادي والبشري.

يحاول هذا الجانب الاقتصادي من التقرير الاستراتيجي تسليط الضوء على مجموعة من النقاط الحيوية التي من شأنها ان تنقل موضوعة التنمية في العراق من دائرة التعريف إلى المعروف، كما ويضع تساؤلات عدّة ، تكون الإجابة عنها عبارة عن محاولات لرسم الخطوط العامة في إطار المشتركات ضمن دراسة التقرير النهائية حول الحالة العراقية. وبقدر ما يحتاج هذا الأمر إلى البحث ومراجعة النفس، فأنه يبقى بحاجة إلى المصارحة والشجاعة.

ان التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة شملت الدول كافة بشكل أفرزت الى أن تكون المنافسة العامل الدافع الذي يحكم حركة المتغيرات الاقتصادية ، ساعد في ذلك الثورة المعلوماتية والتطور العلمي ان العولمة بصفتها إحدى مراحل الرأسمالية فإنها استهدفت الى ان تكون آلية السوق والتبادل الحر هي الناظمة لمجمل العمليات الاقتصادية من حيث الآليات والأفكار الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة بسبب التخصص الناجم من اتساع السوق ، بمعنى ان السوق الموسعة تسمح بزيادة التخصص لتعطي مردودات أعلى ومعدلات نمو أعلى من خلال زيادة الإنتاجية لتعود التجارة الخارجية بان تكون المحرك لعملية التنمية و لكن بشروط و أسس جديدة بشكل أدى الى أن يكون التنافس من خلال نظرية الجودة الشاملة بدلاً من التنافس ألسعري.

ان الاتجاهات الاقتصادية في الربع الأخير من القرن الماضي اتجهت نحو المزيد من التحرر والاندماج بالاقتصاد العالمي وخاصة تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود أمامها و تحفيز القطاع الخاص و دعم المنافسة المحلية والدولية و نتيجة لذلك أخذت مسالة الاهتمام بالقدرة التنافسية تحتل مكانة مهمة في الأدبيات الاقتصادية في ظل ظروف الإنتاج التي تعتمد على

استخدام منجزات العلم و التكنولوجيا كأساس لخلق الميزة التنافسية ليس على مستوى الشركات او القطاعات بل على مستوى الدول . وتزداد هذه الأهمية بالنسبة للدول النامية كونها تعتمد على الدول المتقدمة في تحقيق التنمية .

وفي العراق فقد قامت الدولة بإنشاء صناعات كثيفة في استخدام الطاقة كالصناعات البتروكيمياويات و الأسمدة و صناعة الإسمنت إضافة الى إنشاء الصناعات الخفيفة مثل المنسوجات و الجلود والألبسة.....، كونها تتمتع بميزة نسبية بها بسبب تدني تكاليف إنتاجها الناجم ليس من الاستخدام الكفء للموارد وا نما من خلال الدعم والحماية التي فرضتها الظروف التي مر بها البلد والسياسة الاقتصادية التي انتهجت في حينها وخاصة سياسات الاقتصاد الكلي التي لم تواكب متطلبات التنمية كونها كانت تابعة للعامل السياسي أكثر منه الى العامل الاقتصادي، انعكس ذلك بان يكون اداء الصادرات متدنياً ، ولكن بعد نيسان ٢٠٠٣ حدث تحول في فلسفة الدولة الاقتصادية اذ جرى التحول الى اقتصاد السوق و الى تحرير التجارة وسعر الصرف .....، و الى فتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية بدون أي ضابط او رابط فدخلت البلد سلع ذات نوعية رديئة ومن مناشئ غير معروفة مما أثقل كاهل الاقتصاد هذا من جانب السياسة التجارية، أما السياسات المالية والنقدية لم تكونا منسجمتان في تحقيق أهدافهما ففي الوقت الذي تسعى السياسة النقدية السيطرة على التضخم من خلال مزاد البنك المركزي تعمل السياسة المالية الى زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة في جانب الإنفاق الجاري الذي أثر على مستوى المعيشة وعلى معدلات الفقر والبطالة والنمو الاقتصادي و تدهور مؤشرات التنمية البشرية .....

وفي اطار التنافسية تم اختيار تنافسية الدولة بمفاهيمها المتعددة والمتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي او الوصول الى الأسواق العالمية او من خلال التصرف بالموارد الطبيعية والبشرية وأخيرا من خلال الاندماج بالأسواق العالمية .

ان التحولات التي حدثت بالاقتصاد العراقي تشير الى اندماج الاقتصاد العراقي بمنظومة الاقتصاد العالمي وخاصة في مجال التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتجاوز المحنة الاقتصادية التي يمر بها البلد.لذا سوف نركز في بحثنا على حركة المتغيرات الاقتصادية من زاوية التنافسية الوطنية بمفاهيمها المتعددة وفي ضوء توفر البيانات المطلوبة في التحليل.

اولاً: التنافسية

استخدم مفهوم القدرة التنافسية بشكل واسع منذ الربع الأخير من القرن الماضي نتج عن هذا الاتساع عدم حصول الاتفاق على تحديد تعريف جامع مانع لها ومن ثم قياسها و مؤشراتها وتشخيص الآليات التي تستخدم في تحقيقها.

ان البدايات في استخدام التنافسية تعود الى بداية تشكل الاقتصاد كعلم على يد ادم سمث الذي جاء بمفهوم الميزة المطلقة في تفسير قيام التجارة الخارجية التي تعتمد على مبدأ التخصص وحرية التجارة ، اذ تتخصص الدول في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها[٣] . وقد طورت هذه النظرية من قبل ديفيد ريكاردو بتقديم نظرية بديلة في تفسير التجارة الخارجية آلا وهي نظرية الميزة النسبية التي أجري تطويراً عليها من قبل جون ستيوارت مل الذي ادخل تعديلاً عليها الا ان التطور الكبير الذي حصل هو مع نظرية هيكشر– أولين التي تفسر قيام التجارة على ضوء اختلاف هبات عناصر الإنتاج اذ تتخصص الدول بإنتاج السلع وفيرة العنصر فاذا كانت تمتلك وفرة بعنصر العمل فانها تتخصص بانتاج السلع كثيفة العمل و تستورد السلع كثيفة راس المال و هذا ينعكس على اسعار السلع والتكاليف[٤*].ان التحليلات المارة الذكر لم تاخذ التغيرات التي تحدث (في ظروف العرض و الطلب و اثار هذا التطور على التجارة الخارجية، فنجد مثلاً ليندر Linder قد اخذ في اعتباره المنافسة الاحتكارية وفاضل بين المنتجات "صناعية، أولية " في حين ربط فيرنون Vernon بين الابتكار و الميزة النسبية عن طريق ما اسماه بدورة المنتج ، اما جونسون Johnson فقد حاول الجمع بين هذه العناصر المختلفة في ديناميكية شاملة)[٥]

و نتيجة للانتقادات الموجهة الى نظرية الميزة النسبية بأشكالها المختلفة خاصة انها لم تستطع تفسير سبب التفوق لبعض الدول و التي لا تمتلك الموارد مثل اليابان[٦] ،قدم ميشيل بورتر Michael Porter الميزة التنافسية التي تستند على دراسة البيئة الخارجية والمحلية وعلى البحث والتطوير الذي يشكل حجر الزاوية في هذه النظرية بشكلها الديناميكي لما له من دور في خلق ظروف أفضل للتنافسية وعدم الاهتمام به يؤدي الى فقدان الميزة التنافسية ، و ما تجدر الإشارة اليه ان نظرية الميزة التنافسية لم تسلم من الانتقادات ، أذ يرى البعض انها نظرية فنية تعتمد على مجموعة من المؤشرات تصلح في تفسير التجارة الخارجية بين مجموعة الدول المتقدمة و لا يصلح استخدامها على الدول النامية كونها تعتمد بشكل اساس على البحث والتطوير الذي لا يزال الإنفاق عليه متدنياً في معظم الدول النامية و يرقى ان محوراً في تحليل التجارة الخارجية ليس بينها فحسب ولكن حتى مع الدول المتقدمة كونه يعمق العلاقات اللامتكافئة بين المجموعتين .

و كما أوضحنا انه لم يكن هناك اتفاق على تحديد مفهوم التنافسية و ذلك لاختلاف وجهات النظر و مستويات التحليل اذ تبدأ بتنافسية السلع وتنتهي بتنافسية الدول مروراً بتنافسية القطاعات ، وكل مستوى من مستويات التحليل له مؤشراته والياته ووسائله الخاصة في تحقيقها.و في هذا الإطار هناك اربع اتجاهات في تحديد مفهوم التنافسية تتأرجح بين التجارة الخارجية وتحسين مستوى المعيشة والجمع بينهما **فالاتجاه الأول** تبناه المجلس الامريكي للسياسة التنافسية الذي يعرفها بأنها (قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس الأسواق العالمية و في الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل)[٧].و ينسجم هذا التعريف مع تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادي (OECD)التي ترى(ان تنافسية الدول هي الدرجة التي يستطيع البلد ،في ضوء أسواق حرة وعادلة،انتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختيار الأسواق الدولية ،وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل)[٨].ان المفاهيم أعلاه تركز على ان التنافسية تنعكس على رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة الدخول الحقيقية للأفراد و قد يتأثر ذلك من خلال التحسن بشروط التبادل التجاري و استخدام سعر الصرف بشكل تكون السلع المصدرة ارخص من مثيلاتها الأجنبية بحيث يزداد الدخل القومي و بالتالي دخول الأفراد " حسب التحليل الكينزي" الا ان ذلك يصطدم بان تكون أسعار السلع المستوردة أعلى مما يؤثر على مستويات المعيشة و هذا يتطلب الموائمة بين أسعار الصادرات و أسعار الاستيرادات باستخدام أسعار الصرف بشكل ملائم و منسجم مع متطلبات الوضع الاقتصادي في البلد أو قد يتم التحسن في التبادل التجاري من خلال نوعية المنتجات باستخدام التكنولوجيا بشكل أفضل التي تنعكس على رفع مستوى الإنتاجية .و يركز **الاتجاه الثاني** على مستوى المعيشة كنتيجة للأداء الاقتصادي الذي يعبر عنها بمعدل دخل الفرد و نموه أذ تمثل التنافسية وفقاً لهذا الاتجاه بأنها(قدرة الدولة على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)[٩]، وتتحقق هذه النتائج من خلال تحسين الميزان التجاري الناجم من تحسن أداء الصادرات من خلال رفع الإنتاجية الذي يرتبط مع التحسن بمؤشرات التنمية و استخدام أفضل للابتكارات التكنولوجية و قد تبنى هذا الاتجاه المنتدى الاقتصادي العالمي و البنك الدولي .والاتجاه الثالث هو ما تبنته الانكتاد في تقرير لها بانها تفرق بين تنافسية الشركات في الدول النامية وتنافسية الدولة النامية و الاثنين يشتركان بنفس المفهوم و المضمون و هي (القدرة على الاندماج بالاقتصاد العالمي) من خلال إتباع جملة من السياسات والإجراءات التي لا تقتصر على الجانب التجاري بل يتعدى الى الجوانب الأخرى و خاصة المتعلقة بالابتكار و الاستخدام الكفء للتكنولوجيا ، بعبارة أخري ان التنافسية هي نتاج لسياسات تنموية ناجحة ،و يرى

التقرير ان التنافسية الوطنية هي امتداد لتنافسية الشركات. أما **الاتجاه الأخير** فهو يرى التنافسية بقدرة الدولة على التصرف بمواردها الطبيعية والبشرية،إلا أن ما يعاب على هذا الاتجاه إهماله للمقارنة الدولية التي هي أساس التنافسية[١٠].

وبالنظر لوجود ثلاث مستويات للتنافسية فإننا سوف نركز على التنافسية الوطنية من خلال أداء الاقتصاد الكلي و بعض المؤشرات الكلية و مدى استقطاب الدولة للاستثمارات الأجنبية بشكل يساهم في تحقيق التنمية و بالتالي رفع مستويات المعيشة ورفع الدخول الحقيقية للإفراد. بمعنى ان التنافسية الدولية(تضمن تحسين مستوى المعيشة من خلال تحقق معدلات نمو عالية ومستديمة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات يربط مفهوم التنافسية الدولية بالسياسة الاقتصادية للدولة المعنية من جهة، ويبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة أخرى[١١].

تحليل المؤشرات

١-الناتج المحلي الاجمالي

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات وحيدة الجاني لاعتماده على النفط بشكل رئيس اذ يشكل اكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٩٠% من صادراته لذا فان التنمية فيه محكومه بإيرادات النفط التي لا يقوى البلد في التأثير عليها كونها تتحدد بعاملين أساسين هما الأسعار والكميات ،يوضح الجدول (١) ان الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٣٩٣٣٠ مليار دينار سنة ٢٠٠٩ بعد ان كان ١٥٥٩٨٢ مليار دينار سنة ٢٠٠٨ [١٢]و بمعدل نمو سالب قدره (٥,٤٩) الا ان الصورة تتغير بالأسعار الثابتة اذ بلغ ٥٧ مليار دينار سنة ٢٠٠٩ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ مقارنة بـ ٥٤ مليار دينار سنة ٢٠٠٨ وبمعدل نمو موجب قدره ٢,٧ و يعود السبب في ذلك الى انخفاض معدلات التضخم نتيجة عمل السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم من خلال مزاد البنك المركزي . إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ تعود بالدرجة الأساس إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط في الأسواق العالمية التي وصلت الى أكثر من ١٤٠ دولار للبرميل الواحد والى الكميات المصدرة التي ارتفعت بنسبة ١٣,٣% سنة ٢٠٠٨ ولم يكن نتيجة زيادة القيمة المضافة في هذا القطاع الذي ما يزال يولد معظم الناتج والتي تراوحت نسبة مساهمته في تكوين الناتج مابين ٨٣,١% سنة ٢٠٠٠ و ٣٣% ستة ٢٠٠٩ وهذا التباين يرجع الى تدهور عجلة الانتاج خلال فترة الحصار الاقتصادي ما قبل ٢٠٠٣ والى التذبذب بايرادات النفط بعد تلك الفترة (الجدول ٤). مع ذلك فان الزيادة في الناتج المحلي لم تؤدِ إلى تصحيح الأختلالات الهيكلية اذ لازالت مساهمة القطاع الصناعي منخفضة فقد بلغت ٤,٣% سنة ٢٠٠٢ انخفضت الى ١,٤٩% سنة ٢٠٠٨ ، كذلك انخفاض مساهمة القطاع الزراعي الى

اقل من ٧% .الا ان معدل النمو عام ٢٠٠٩ كان سالباً بمعدل (٠,٧) مقارنة مع عام ٢٠٠٨[١٣] و هذا ناتج من ظهور آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات النامية بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص بسبب انخفاض أسعاره النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه. و الجدول (٢) يوضح المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (١)

الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٢/٢٠٠٩ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٨٨

(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة
٢٠٠٢	٤١٠٠٣٨٠٣,٦	٤٠٢٢٣
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٢٦٩٩٠
٢٠٠٤	٤٧٩٥٨٥٤٥,٦	٣٣١٨٦
٢٠٠٥	٦٤٠٠٠٠٦٥,٦	٣٤٢٦٧
٢٠٠٦	٩٥٥٨٨٨٠٠	٤٨٠٠٠
٢٠٠٧	١١١٤٥٦٠٠٠	٤٩٠٠٠
٢٠٠٨	١٥٥٩٨٢٠٠٠	٥٤٠٠٠
٢٠٠٩	١٣٩٣٣٠٠٠٠	٥٧٠٠٠

المصدر

- المجموعة الاحصائية السنوية لسنة ٢٠٠٧
- البنك المركزي العراقي – التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة

جدول (٢) المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ (نسب مئوية)

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	١٣,٥	١٤,٣	١١,٤	١٢,٦	١٢,٩	١٠,٤	٣,٤٥
النفط الخام	٥٤,٨	٥٠,٥	٥٧,٤	٥٢,٤	٤٠,٤	٤١,٨	٥٦,١٧
الصناعة التحويلية	٤,٣	٤,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٢	٢,٣	١,٤٩
الكهرباء والماء	١,٣	٠,٧٤	١,٣	١,٣	١,١	١,٥	٠,٨٤
البناء والتشييد	٢,٧	٠,٩٦	١,٥	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٨٢
النقل والمواصلات	٥,٩	٤,٧	٤,٨	٥,٣	٢,٩	٢,٥	٧,٩٦
القطاعات الاخري	١٧,٥	٢٤,٢	٢٠,٩	٢٢,١	٣٧,٢	٣٨,٣	٢٦,٥٤

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الاحصائية ، ٢٠٠٧ ص ٣٧٤

– البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٨ .

كما يوضح الجدول مدى ضعف البنية الاقتصادية واعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بشكل أساس الذي شكل ٥٦% من تكوين الناتج سنة ٢٠٠٨ وهذا يتطلب وضع السياسات الكفيلة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ففي المجال الزراعي يتطلب الأمر إعادة النظر بالتكنولوجيا المستخدمة وخاصة في مجال الري لكون البلد أصبح يعاني من مشكلة المياه والحاجة الى أساليب ري حديثة ، كما يتطلب الأمر إيجاد الحلول لمشكلة الملوحة في جنوب البلاد فضلا عن بدء إهمال المزارعين لأراضيهم بسبب تدني مستوى الإنتاجية وارتفاع كلف المواد الأولية الزراعية التي يحتاجها المزارع كالأسمدة والمبيدات وغيرها الى جانب الموجة الهائلة من المنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار وغيرها التي أغرقت السوق المحلية وبأسعار اقل من نظيراتها المحلية ، ويمكن تلمس ذلك من تردي نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٢–٢٠٠٨) . مما نجم عن ذلك من عزوف المزارعين عن لعمل الزراعي والتوجه نحو الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة....الخ) للانخراط فيها ، وتقدر الاستثمارات المطلوبة في القطاع الزراعي ٩,٣ مليار دولار منها ٥,٢ مليار دولار لمشاريع الري و ٤,١ مليار دولار للمشاريع الزراعية.

أما الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من ١٥٧٥,٩٨ ألف دينار سنة ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٩٠٢,٨ ألف دينار سنة ٢٠٠٨ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨ و كان

أدنى مستوى له في عام ٢٠٠٣ اذ بلغ ١٠٣٨,١ ألف دينار الجدول (٣) يوضح تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٣) حصة الفرد من GDP بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨

للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨

السنة	حصة الفرد من GDP
٢٠٠٢	١٥٧٥,٩٧
٢٠٠٣	١٠٣٨,١
٢٠٠٤	١٢٢٩
٢٠٠٥	١٢٢٣,٨
٢٠٠٦	١٦٥٠
٢٠٠٧	١٦١٧,٧
٢٠٠٨	١٩٠٢,٨

المصدر: – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٧

- بالنسبة الى ٢٠٠٨ من البيان الصفي لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

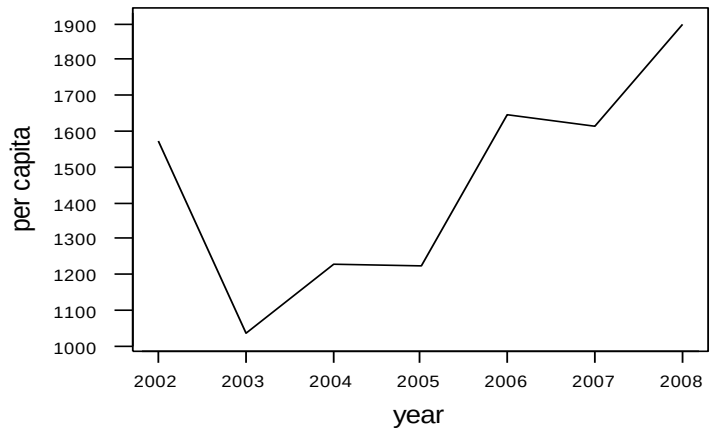

شكل (١)

تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٢– ٢٠٠٨

النفط

يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق بـ (١١٥) مليار برميل وغير المؤكد يصل الى (٢٠٠) مليار برميل و هو يمثل عصب الحياة و له آثاره الايجابية والسلبية على مجمل حركة التنمية في العراق . إن إيراداته قد نمت بشكل هائل من حوالي ١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٦١ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو موجب يفوق الـ ٧%. حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها منتصف عام ٢٠٠٨ عندما بلغت ٧,١ مليار دولار في شهر تموز. إلا إنها عادت للهبوط في أواخر عام ٢٠٠٨ إلى مستوياتها التي كانت عليها مطلع عام ٢٠٠٧ (حوالي ١,٩ مليار دولار) والتي تقارب المستويات التي كانت عليها خلال عام ٢٠٠٦.الا انه انخفض بشكل كبير جداً في عام ٢٠٠٩ اذ بلغ ٣٨,٩٦٤ مليار دولار وهذا ناجم من انخفاض اسعار النفط بالسوق العالمية . وتتحدد الإيرادات النفطية بعاملين هما الأسعار والكميات ، فبالنسبة للعامل الأول فان الأسعار تتحدد وفق معطيات العرض والطب في السوق العالمية لذا فان آثار الأزمة العالمية الاخيرة على أسعار النفط كانت واضحة من خلال النظر الى أسعار النفط العراقي كما مبين بالجدول الآتي.

جدول (٤)

الايرادات النفطية للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ (مليار دولار)

السنة	العوائد النفطية	مساهمة النفط في GDP %
٢٠٠٠	١٩,٧٧١	٨٣,١
٢٠٠١	١٥,٦٨٥	٧٤,٢
٢٠٠٢	١٢,٥٩٣	٧٠,٤
٢٠٠٣	٨,٤٢٢	٦٨,١
٢٠٠٤	١٧,٧	٥٣,٦
٢٠٠٥	٢٣,٥٧٩	٥٤,٢
٢٠٠٦	٣١,٩	٤٩,٢
٢٠٠٧	٢٨,٢٧	٣٢,١
٢٠٠٨	٥٩,٣٠٧	٤٥,٧
٢٠٠٩	٣٨,٩٦٤	٣٣

المصدر:

- وزارة النفط العراقية
- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجموعة الاحصائية لسنوات مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة.

اما الكميات فان الظروف المحيطة بإنتاج النفط لا تسمح بزيادتها لتعويض انخفاض الأسعار علما ان حصة العراق في الأوبك تتجاوز ثلاثة ملايين برميل لم تكن بالاستطاعة الوصول الى هذا المعدل بسبب التخلف التكنولوجي وعدم القدرة على النهوض بقطاع النفط في ظل الظروف الحالية.وهذا ما اثر على عوائد العراق من النفط .

انعكاسات أسعار النفط على التنمية

ان ارتفاع الإيرادات النفطية وعلى الرغم من الجانب الايجابي فيها اذ ان الموازنة العامة للدولة تعتمد عليها بشكل رئيس الا ان لها اثار سلبية على تطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة غير النفطية ،كما ان ارتفاع الإيرادات النفطية تؤدي الى زيادة في الإنفاق القومي ومن ثمة زيادة الطلب الفعال و هذا ينعكس على ارتفاع الأسعار في قطاع الخدمات مسبباً الى اختلال هيكل الأجور بين القطاعات الاقتصادية لصالح قطاع الخدمات دافعة بذلك أجور أعلى من تلك التي تقدمها القطاعات الإنتاجية وهذا يعني سحب للموارد من هذه القطاعات الى قطاع الخدمات مما يؤدي الى تخفيض إنتاجها ،و من جهة أخرى ان ارتفاع أسعار النفط تعني زيادة الدخول الحقيقة لعناصر الإنتاج الموظفة في القطاع النفطي وهذا بدوره يؤدي الى حركة الموارد باتجاه القطاع النفطي والقطاعات المرتبطة به بعيداً عن القطاعات الانتاجية.

أن التنمية في العراق دالة لايرادات النفط المتوقعة ، و عادة ما تعد الموازنة العامة للدولة على ضوء النظرة التشاؤمية، الا إن ارتفاع أسعار النفط بشكل سريع والذي وصل الى ١٤٠ دولار في عام ٢٠٠٨ دفع المخططين العراقيين الى وضع موازنة متفائلة ولكن ما ان دفعت الموازنة الى مجلس النواب لاقرارها حتى بدت اثار الازمة المالية تنتقل الى الجانب الحقيقي فبدا الركود وهذا ادى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط و من ثم تدهور اسعاره بشكل سريع اذ وصل السعر الى ٣٤ دولار في ك١ ٢٠٠٨ مما حدى بالحكومة العراقية الى اعادة النظر اكثر من مرة بالموازنة، حتى اقرت وفقاً لسعر البرميل ٥٠ دولار، وما ان عادت اسعار النفط بالارتفاع حتى شرعت الحكومة الى اعداد موازنة تكميلية لم تر النور من مجلس النواب .ان الموازنات العراقية لم تتاثر قبل ٢٠٠٩ بما يجري في الاقتصاد العالمي فالبرغم من الهزات التي اصابت الأقتصاد العالمي الا اننا نجد ان وضع حجم الميزانية في ازدياد ولم تتاثر الا في عام ٢٠٠٩ بسبب النظرة التفاؤلية حول اسعار النفط وكبر حجم الميزانية ولو كانت بنفس حجم موازنة ٢٠٠٨ لما كان هناك اثر يذكر على الموازنة اذ بلغت ٦٣ مليار دولار شكلت النفقات التشغيلية منها ٨٠% والمتبقي

للموازنة الاستثمارية، إضافة الى ان الموازنات التي عدت سابقاً كانت تعد على اساس العجز في الايرادات في حين تشير الحسابات الختامية ان وضع الموازنة هو في حالة فائض منذ ٢٠٠٣ وان الإيرادات تغطي النفقات بنسب متفاوتة بلغت ١٥٥% سنة ٢٠٠٧ و ١٣٥% سنة ٢٠٠٨ و الجدول الاتي يوضح الوضع النهائي للموازنة العامة للدولة.

جدول (٥)

الموازنة العامة العراقية والعجز والفائض لسنوات مختلفة مليون دينار

السنة	الموازنة الجارية			الموازنة الاستثمارية			الموازنة الجارية+الاستثمارية			الايرادات الى المصروفات %
	مصروفات	ايرادات	عجز او فائض	مصروفات	ايرادات	عجز او فائض	مصروفات	ايرادات	عجز او فائض	
١٩٨٠	٤٠٤٢	٧٢٤٤	٣٢٠٢	٣٦٢٧	٤٧٧٥	١١٤٨	٧٦٦٩	١٢٠١٩	٤٣٥٠	١٥٦,٧
١٩٨٥	٧٣٦٣	٤٥٢٥	٢٨٣٨-	٣٢٢٠	٣٠٩٦	١٢٤-	١٠٥٦٣	٧٦٢١	٢٩٦٢-	٧٢
١٩٩٠	١١٣٥٧	٥٦٣٨	٥٧١٩-	٢٨٨٢	٢٨٥٣	٣١	١٤١٧٩	٨٤٩١	٥٦٨٨-	٥٩,٩
١٩٩٥	٦٠٥٨٤٠	٨٧٣٧٠	٥١٨٤٧٠-	٨٤٨٤٣	١٩٦١٦	٦٥٣٢٧-	٦٩٠٧٨٣	١٠٦٩٨٦	٥٨٣٧٩٧-	١٥,٥
٢٠٠٠	١١٥١٦٦٣	٩٨٢١٨٤	١٦٩٤٧٩-	٣٤٧٠٣٧	١٥٠٨٥٠	١٩٦١٨٧-	١٤٩٨٧٠٠	١١٣٣٠٣٤	٣٦٥٦٦٦-	٧٥,٦
٢٠٠١	١٤٩٠٨٦٦	١٠٧٩٦٣٩	٤١١٢٢٧-	٥٧٨٨٦١	٢٠٩٦٠٧	٣٦٩٢٥٤-	٢٠٦٩٧٢٧	١٢٨٩٢٤٦	٧٨٠٤٨١-	٦٢,٣
٢٠٠٢	١٧٦٢٦٨٣	١٥٦٩٩٩٧	١٩٢٦٨٦-	٧٥٥٦٠٢	٤٠١١٢٨	٣٥٤٤٧٤-	٢٥١٨٢٨٥	١٩٧١١٢٥	٥٤٧١٦٠-	٧٨,٣
٢٠٠٣							٤٩٠١٩٦١	١٥٩٨٥٥٢٧	١١٠٨٣٥٦٦	٣٢٦,١
٢٠٠٤							٣١٥٢١٤٢٧	٣٢٩٨٨٨٥٠	١٤٦٧٤٢٣	١٠٤,٧
٢٠٠٥							٣٠٨٣١١٤٢	٤٠٤٣٥٧٤٠	٩٦٠٤٥٩٨	١٣١,٢
٢٠٠٦							٤٠٣٢٣٤٠٠	٤٩٠٩٨٨٣٩	٨٧٧٥٤٣٩	١٢١,٨
*٢٠٠٧							٣٣٥٤٥١٤٣	٥٢٠٤٦٦٩٨	١٨٥٠١٥٥٥	١٥٥,٢
٢٠٠٨	٤٩٠٢٧٨٨٠	٨٠٢٢٤٨٣٨	٣١١٩٦٩٥٨	١٠٣٧٥٤٩٣	٢٧٣٤٤	١٠٣٤٨١٤٩-	٥٩٤٠٣٣٧٣	٨٠٢٥٢١٨٢	٢٠٨٤٨٨٠٩	١٣٥,١

المصدر: وزارة المالية العراقية

التضخم

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات العالية الانكشاف كون يعتمد على سلعة واحدة في صادراته و يعتمد على الاستيراد لسد متطلبات السوق لذا فان أي اضطراب في السوق العالمية تنعكس سلباً او إيجابا على الاقتصاد العراقي حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد العالمي بما ان الاقتصاد العالمي يمر في حالة من الركود الاقتصادي بسبب الأزمة المالية أصبح تأثير التضخم المستورد سالباً بحيث أدى الى انخفاض التضخم بشكل عام الى ٢,٧% عام ٢٠٠٨ بعد إن كان ٥٣% سنة ٢٠٠٦ وكما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٦)

نسب التغير السنوي للرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق

للمدة ١٩٩٠/٢٠٠٨ ١٩٩٣=١٠٠

السنة	الرقم القياسي العام	نسب التغير السنوي
١٩٩٠	٦,٣	٥٣,٧
١٩٩٥	٢٦٧٢,٩	٣٨٧,٣
٢٠٠٠	٣٧٤٢,٥	٥
٢٠٠٣	٦٩٤٣,٥	٣٣,٦
٢٠٠٤	٨٨١٥,٦	٢٧
٢٠٠٥	١٢٠٧٣,٨	٣٧
٢٠٠٦	١٨٥٠٠,٨	٥٣,٢
٢٠٠٧	٢٤٢٠٥,٥	٣٠
٢٠٠٨	٢٤٨٥١,٣	٢,٧
٢٠٠٩	٢٤١٥٥,١	(٢,٨)

المصدر http://cosit.gov.iq/press_indices.php

في حين ان مؤشرات التضخم للنصف الاول من سنة ٢٠٠٩ تشير الى ان التضخم قد انخفض بنسبة ١,٥% للمدة من تموز ٢٠٠٨ لغاية تموز ٢٠٠٩ اذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٩٦٦٩,٣ للسبعة الأشهر الاولى من ٢٠٠٩ و هذا يعكس لنا الاثر الايجابي للازمة العالمية على معدلات التضخم في العراق و يوضح الشكل البياني الاتي معدل التضخم الشهري من ك٢ ٢٠٠٨ ولغاية تموز ٢٠٠٩ .

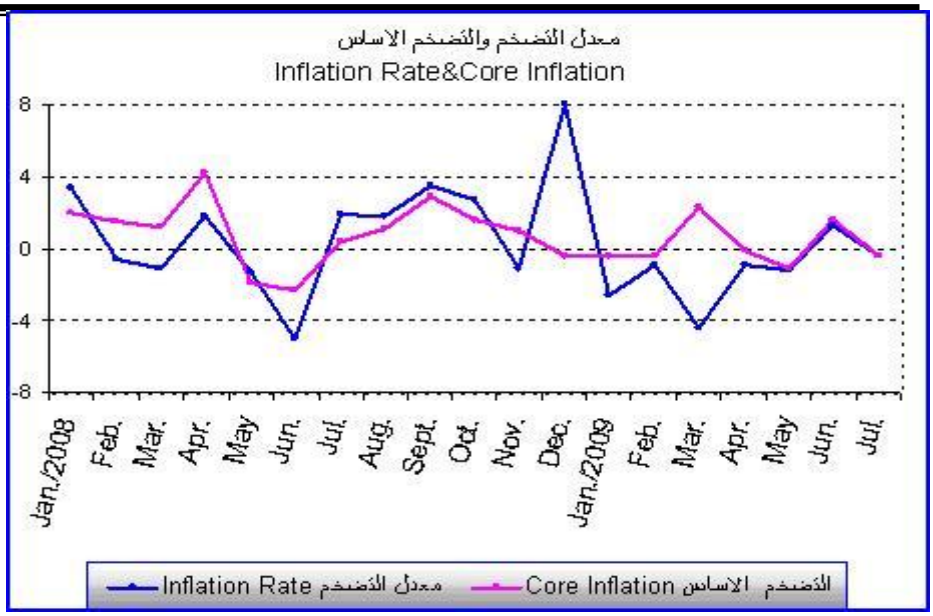

المصدر: البنك المركزي العراقي

التجارة الخارجية

الأثر المتوقع للنظام التجاري السائد

ان التحول الى اقتصاد السوق وفتح الحدود على مصراعيها و عدم السيطرة على دخول البضائع أدى الى تدمير الصناعة المحلية ، إضافة الى انها ساهمت الى تشوه الاقتصاد و تعميق الاختلالات الهيكلية فيه وتلمس ذلك من تزايد معدلات البطالة ،تدهور الأجور، انتشار الفقر و بروز ممارسات لم تكن مألوفة من قبل.و هذا لم يحقق الفكرة الاقتصادية التي تقول ان " الاقتصاد المنغلق هو اقتصاد مشوه " بل على العكس ففي العراق و ظل الانفتاح ظهر التشوه بشكل أعمق ، وبسبب التدفق غير المنضبط و اغراق السوق المحلية بالسلع الرديئة كون اغلب السلع المستوردة لا تخضع الى الرقابة و شروط السيطرة النوعية مما شكل تهديداً حقيقياً للاقتصاد العراقي.

ويستخدم سعر الصرف كاداة في التاثير على التجارة الخارجية لذا لجأ البنك المركزي الى سياسة رفع قيمة العملة المحلية، و هذا أدى الى تشجيع الاستيراد و إزاحة البضائع المحلية لتحل محلها البضائع الأجنبية، اذ ينظر الى هذا الإجراء على انه في غير صالح الصناعة المحلية، في الوقت الحالي، بيد ان الآثار الطويلة المدى من المتوقع ان تفوق الأعباء.

ان المضي بسياسة حرية الاستيراد ستعمل على تدهور المنتج المحلي وخاصة في ظل سياسة الإغراق التي باتت المعلم المميز للنشاط التجاري الغذائي في العراق، الى الدرجة التي عُدَ فيها العراق الآن من اكبر بلدان المنطقة من حيث حجم الاستيرادات سواء من المواد الغذائية ام السلع ذات المنآشئ الرديئة، الأمر الذي جعل معدلات التبادل التجاري(باستثناء النفط الخام) تسير في غير صالح العراق، وهو ما سيشكل قيدا على معدلات الأداء الاقتصادي في الداخل في

المستقبل المنظور، كما من غير المتوقع ان يتم العمل بنظام التعرفة الجمركية الا بالحدود التي تسمح بها التزامات العراق مع صندوق النقد والبنك الدوليان، مع العلم بأن هناك تقاطعا واضحا بين هذا القطاع وضرورات تحفيز الاستثمار الأجنبي.

وعلى ما تقدم فلا يتوقع ان يستورد العراق بناءً على المزايا النسبية وقوى السوق في تشكيلة نظامه التجاري، ان ردود فعل الدولة تجاه عدم التوازن المتحصل في الفجوة الخارجية(الصادرات- الاستيرادات) – باستثناء النفط، وفيما بين العرض المحلي والطلب على المنتجات ليس من المفاجئ ان تتضمن تغييرات في سياسات الاستثمار والتكنولوجيا.

و من مظاهر الاختلال في الاقتصاد العراقي هو اختلاك هيكل التجارة الخارجية اذ يسيطر النفط على معظم الصادرات .اذ بلغ إجمالي الصادرات ٢٣,١ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ ارتفعت الى ٦١,٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ ، كانت نسبة مساهمة النفط منها ٩٧% تقريباً، ويعود هذا الارتفاع بشكل أساس الى ارتفاع أسعار النفط ، في حين شكلت الصادرات النفطية ما نسبته ٦٤,٣% من الناتج المحلي الاجمالي سنة ٢٠٠٥ لترتفع قليلاً في عام ٢٠٠٦.الا ان الصادرات انخفضت بشكل كبير سنة ٢٠٠٩ اذ بلغت ٣٩,٤٢٧ مليار دولار وبنسبة انخفاض قدرها ٣٨% وهذا بلل على اندماج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي كون صادراته الى تلك الدول تشكل ٧٩% من إجمالي الصادرات سنة ٢٠٠٩ [١٤]. وان التغيرات التي تحدث على اقتصاديات الدول المتقدمة لها انعكاساتها على اداء اقتصاد النامية خاصة تلك التي تعتمد في حركة اقتصادها على سلعة او سلعتين. اما بالنسبة الى الاستيراد فقد بلغت ٢٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ ارتفعت الى ٢٨,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٨[١٥].

اما صافي التجارة الخارجية فان الوضع قد تغير من العجز خلال فترة الحصار الى الفائض ، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار النفط والى انحسار دور الدولة في الاستيراد.ويمكن توضيح وضع التجارة الخارجية في العراق بالجدول الاتي

جدول (٧)

التجارة الخارجية للسنوات ٢٠٠٥- ٢٠٠٩ مليون دولار

السنة	الصادرات الكلية(١)	الاستيراد (٢)	الصادرات النفطية(٣)	نسبة ٣:١	الفائض ٣-١	درجة الاتكشاف التجاري %
٢٠٠٥	٢٣,٧	٢٠	٢٣,١	٩٧,٥	٣,٧	٨١
٢٠٠٦	٣٠,٦	٢٠,٩	٢٩,٧	٩٧,١	٩,٧	٧٩,٥
٢٠٠٧	٣٩,٦	٢٠,١	٣٧,٨	٩٥,٤	١٩,٥	٦٧,٩
٢٠٠٨	٦٣,٧	٣٥,٥	٦١,٩	٩٧,٢	٢٨,٢	٧٦,٥

2009	٣٩,٤٢٧	٣٨,٤٣٧	٣٩,١٣١	٩٩,٢	٠,٩٩	٦٦

المصدر : البنك المركزي العراقي ، نشرات متفرقة

نلاحظ من الجدول اعلاه ان تجاوز الصادرات النفطية يجعل الميزان التجاري في حالة عجز كبير مما يدلل على ان الاقتصاد العراقي بنموه وتنميته و حركته هو دالة الى الايرادات النفطية فما ان ارتفعت اسعار النفط لاحظنا زيادة عوائد الصادرات النفطية مما انعكس في زيادة الاستيراد بسبب ان الاستيرادات تعتمد على الناتج بعلاقة طردية وان الجهاز الانتاجي العراقي لا يستجيب لاحتياجات السوق لضعف مرونته ، الا ان الوضع في ٢٠٠٩ لم يكن كما هو في السنة السابقة لانهيار أسعار النفط .

الاستثمار الأجنبي المباشر

يفترض التحول الى الخصخصة كنموذج لتنظيم الاقتصاد تقليص واسع النطاق في مجال مشاركة للدولة في العملية الاقتصادية وتدعو إلى تصفية تامة لقطاع الدولة تحت شعار "الخصخصة" الكاملة. أي أنها تسعى "إلى تحديد دور الدولة الاقتصادي في تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية داخلياً ومع الخارج [١٦] ، وفي هذا المعنى يؤكد **رمزي زكي** بان لبرلة الاقتصاد تفسح المجال لانسياب الفائض الاقتصادي صوب القطاع الخاص فقط وتمنعه عن الدولة، وبالتالي، تساهم مع عوامل أخرى في تأمين انسياب القسم الأكبر من الدخل القومي لصالح أصحاب رؤوس الأموال [١٧].

وبشكل محدد فإن معايير الخصخصة تثير إشكالية، تتمثل في أنها تفسح المجال لتسهيل دخول الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي. ولو ان عملية بناء العراق لا يمكن إكمالها بعيدا عن الاعتماد على المنفذ الا ان التعامل لابد وان يأخذ طريقا واضحا من خلال الأطر القانونية التي تنظمه، وقد فعلت حسنا الحكومة العراقية عندما الغت الأمر (٣٩) الصادر عن الإدارة المدنية برئاسة السفير بول بريمر وأصدرت القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ لتنظيم هذه العملية الحساسة.ولابد من التاكيد على ان طريقة الخصخصة بشراء مشروع قائم لا تضمن حاجة العراق لأنها ستؤدي فقط إلى تبديل المالك المحلي بمالك أجنبي دون أن يغير مستوى الناتج المحلي الإجمالي. نفس التحفظ يمكن أن يظهر بشأن رأس المال المحلي عندما يستثمر في شراء مشروع محلي قائم، فهو يحرم الاقتصاد من الاستثمار الحقيقي لرأس المال هذا باستثماره في مشروع جديد قادر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ويتطلب التحول إلى اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة بضخ أموال طائلة على العديد من المشروعات. فإلى جانب الضرورة الملحة لإطلاق حرية النشاط الخاص المحلي والأجنبي في

استغلال المورد. تنسيق الدعوات إلى ضرورة اضطلاع القطاع الخاص بدور ريادي والحد من سلطة الدولة في المجال الاقتصادي. غير إن هذه الرغبة والدعوات تصطدم مع خصوصية العراق بوصفه ثاني بلد في العالم (بعد المملكة العربية السعودية) من حيث الاحتياطي النفطي ، والذي يصل المؤكد منه بحسب التقديرات الرسمية إلى حوالي ١١٢ مليار برميل، كما إن الدولة هي المدير والمستغل لتلك الثروة النفطية. وبالتالي فالنتائج التي تميزها هذه الإشكالية تجعل مسألة التحول الاقتصادي مسألة سياسية بالدرجة الأولى، بل وتؤثر وتتأثر بالاصطفاف السياسي والتحول الأيدلوجي الذي لم يمس شكل الدولة فحسب بل والمجتمع كذلك.

ان الخصخصة المتوقعة في الاقتصاد العراقي تتضمن تحويلا مفاجئا له من اقتصاد شمولي تديره الدولة ومحكوم بقرارات سلطة مركزية الى اقتصاد يعتمد آليات السوق والقطاع الخاص يلعب دور القائد فيه[١٨]. وبالرغم أهمية هذا التحول، الا انه لم يأخذ بالاعتبار الأمراض الاقتصادية المثقل بها العراق، فالاقتصاد العراقي بحاجة الى علاج تدريجي يكون في ضوء دراسة متأنية تمكنه من الخروج من عنق الزجاجة.

فالتجارب الدولية السابقة لوصفات الصندوق وفروضه أثبتت عدم ملائمتها في حالة البلدان المتخمة بالديون، والتجربة الأرجنتينية تقدم مثالا نموذجيا في هذا المجال، إذ استولت الشركات الأجنبية على معظم البنوك الوطنية الأرجنتينية. وقد ترددت البنوك الأجنبية في الاستيلاء على المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم. وتضمنت مطالب الصندوق أيضا تقليص الصرف الحكومي على الخدمات وزيادة الضرائب. وقد أدت هذه السياسات مجتمعة إلى زيادة البطالة لتصل إلى ٣٠%، وإلى ركود اقتصادي بدءً من عام ١٩٩٨، وإلى الانهيار الاقتصادي في عام٢٠٠٢ [١٩].

إن إدارة الاستثمار العام أمر بالغ الأهمية. وستبقى الحكومة مصدراً هاماً للعمالة في العراق خلال فترة الانتعاش. ولكن، بما أن الحكومة لا تستطيع توفير فرص عمل للجميع، عليها أن تتحول من رب عمل أساسي إلى شريك في توفير فرص العمل هذه وتأمين استمرارها. وعليها أن تنجز تقييماً لأوضاع مؤسسات القطاع العام وتعمل على إعادة تشكيلها. والواقع أن الكثير من هذه المؤسسات ذات الطابع التجاري قادرة على استعادة ربحيتها، حتى في إطار اقتصاد منفتح للغاية تدخل إليه رساميل كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود رسوم استيراد منخفضة.

السياسة النقدية

يوضح الجدول (٨) تطور عرض النقد بالمعنى الضيق اذ بلغ ١٧٢٠ مليار دينار سنة ٢٠٠٠ ارتفع الى ٣٧٣٠٠ مليار دينار سنة ٢٠٠٩ وبعدل نمو سنوي قدره ٣٦% ويعود هذا

الارتفاع الى لجوء الدولة الى الاصدار النقدي لمواجهة متطلبات الاقتصاد وخاصة في مرحلة الحصار في التسعينيات مما انعكس على اداء الاقتصاد مولدا" ضغوطا" تضخمية ادت الى تدهور قيمة العملة بشكل كبير مقارنة بالعملات الاخرى او الموجودات الثابتة .[٢٠] كما ان السياسة النقدية لم تكن عامل استقرار في الاقتصاد العراقي اذ بلغ معامل الاستقرار النقدي ١٥% سنة ٢٠٠٠ ارتفع الى ١٢٤% سنة ٢٠٠٣ لينخفض الى ٣٠,٣ سنة ٢٠٠٩ وهي معدلات مرتفعة تعكس حالة عدم الاستقرار النقدي

جدول (٨)

عرض النقد ومعامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩

السنة	عرض النقد مليار دينار	معدل نمو عرض النقد (١)	معدل نمو الناتج (٢)	معامل الاستقرار النقدي ١-٢
٢٠٠٠	١٧٢٨	١٦,٤٥	١,٤	١٥,٠٥
٢٠٠١	٢١٥٩	٢٤,٩٤	٢,٣	٢٢,٦٤
٢٠٠٢	٣٠١٤	٣٩,٥٧	٦,٩-	٤٦,٤٧
٢٠٠٣	٥٧٧٤	٩١,٦	٣٣,١-	١٢٤,٧
٢٠٠٤	١٠١٤٩	٧٥,٨	٢٢,٥	٥٣,٣
٢٠٠٥	١١٣٩٩	١٢,٣	٣,٢٦	٩,٠٤
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٣٥,٦	٣٩,٦٤	٤,٠٤
٢٠٠٧	٢١٧٢١	٤٠,٥	٢,١	٣٨,٤
٢٠٠٨	٢٨١٨٩	٢٩,٨	١٠,٢	١٩,٦
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠	٣٥,٩	٥,٦	٣٠,٣

المصدر:

- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ،اعداد متفرقة
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي اعداد متفرقة.

معامل الاستقرار النقدي احتسب من قبل الباحث وفق المعادلة الاتية:

معامل الاستقرار النقدي=معدل التغير في عرض النقد – معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تحديد القدرة التنافسية للبلد كونه يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، وفي تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، الامر الذي يتطلب اختيار سعر صرف ملائم لحال الاقتصاد ، الا انه في العراق و بسبب العامل السياسي لعب الافراط النقدي قبل ٢٠٠٣ دوراً كبيراً في تدهور قيمة الدينار العراقي و تراجع صرفه امام الدولار الامر الذي جعل السلع الاجنبية اعلى سعراً مما ادى الى انتشار ظاهرة التهريب و خاصة السلع الزراعية ، إضافة الى ارتفاع السلع المحلية الذي انعكس على مستوى معيشة الفرد كون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد وخاصة السلع ذات المساس المباشر بالأفراد وهذا يشير

الى عدم تساوي اسعار السلع محلياً وعالمياً لذا يتم اللجوء الى سعر صرف يربط الاسعار المحلية الى الاسعار العالمية هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن القدرة التنافسية للبلد ، فاذا كان سعر الصرف الحقيقي يساوي واحد فهذا يدل على تساوي الأسعار المحلية والدولية باحدى العملات المستخدمة في الحساب وفي الحالات الاخرى يكون سعر الصرف الحقيقي اكبر او اصغر من واحد عندما يكون السعر المحلي اكبر او اصغر من السعر العالمي على التوالي،ولتلافي الحال اعتمدت الدولة سياسة تعدد أسعار الصرف اذ كان هناك احد عشر سعر صرف مما زاد الهوة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الموازي ، والجدير بالذكر ان الدولة كانت تتبع نظام الصرف الثابت الا انه بعد ٢٠٠٣ تم تحرير سعر الصرف وبذلك دمج سعر الصرف الموازي والرسمي وإلغاء تعدد أسعار الصرف بعد ان شرع قانون البنك المركزي الذي يحظر عليه تثبيت سعر الصرف ،وكانت أولى اولويات البنك تقوية الدينار العراقي واستقرار سعر صرفه باتباع الية المزاد التي أدت الى تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار اذ كان ١٩٣٠ دينار/دولار(في السوق الموازي) سنة ٢٠٠٠ أصبح ١١٨٢ دولار/ دينار سنة ٢٠٠٩ . الجدول (٩)

جدول (٩) تطور سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار للمدة ٢٠٠٠/٢٠٠٩

السنة	سعر الصرف الاسمي	سعر الصرف الحقيقي
٢٠٠٠	١٩٣٠	١٤٣٤١٧٤٣
٢٠٠١	١٩٢٩	٣١٩٦٨٦٦٤
٢٠٠٢	١٩٥٧	٤٢٦٧٦٧٠٣
٢٠٠٣	١٩٣٦	٦٠٤٢٧٢٤٩
٢٠٠٤	١٤٥٣	٧١٢٥٦٢٣٦
٢٠٠٥	١٤٧٢	٨٩٥٨٧٨٣٧
٢٠٠٦	١٤٧٥	١٣٧١٨٣١١٨
٢٠٠٧	١٢٦٧	
٢٠٠٨	١٢٠٣	
٢٠٠٩	١١٨٢	

المصدر: -البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

-عبد الحسين جليل عبدالحسن،سعر الصرف -العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية اطروحة دكتوراه،جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ ،ص ١٣٢..

– ليلى جبر بديوي ، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربية مختارة للمدة ١٩٨٤–٢٠٠٦، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ٢٠٠٩،ص ١٨٨

ولكن الصورة تتغير في إطار التنافسية اذ ان سعر الصرف الحقيقي وصل الى أرقام خيالية كما موضح بالجدول اعلاه ،وهذا دليل على ضعف القدرة التنافسية إضافة الى انه لا يمكن الركون الى سعر الصرف كمؤشر عن التنافسية وذلك لعدم فاعليته في بلد مثل العراق يعتمد اقتصاده على سلعة واحدة هي النفط .

الخاتمة

ان الازمات التي تنتاب الاقتصاديات الرأسمالية تنتقل اثارها الى الاقتصاديات الاخرى بفضل العولمة و تمتد اثارها الى الدول النامية بطرق عدة ، وبما ان العراق يصنف ضمن هذه المجموعة فان تأثره جاء من طرق مختلفة ، كان أولها تأثره بالركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاديات المتقدمة والذي انعكس بشكل انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الأسعار ومن ضمنها أسعار النفط التي انخفضت بمعدلات قياسية منذ نهاية العام الماضي مما ادى الى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي اعادة النظر بالموازنة الاتحادية اكثر من مرة الى ان وضعت على أساس سعر النفط ٥٠ دولار ولكن عند إعداد الموازنة كان السعر اقل من ذلك، و ما ان عادت أسعار النفط بالارتفاع بسبب ظهور بوادر لتخطي الازمة حتى ارتفعت أسعار النفط التي وصلت الى ٧٠ دولار لتعد الحكومة العراقية موازنة تكميلية و هذا يدلل مدى تاثر الاقتصاد العراقي بما يجري على الاقتصاديات العالمية و اندماجه به و وفقاً الى تعريف التنافسية بأنه القدرة بالاندماج بالاقتصاد العالمي فان العراق بعتمد بحركة اقتصاده على ما يحدث بالاقتصاديات الرأسمالية من انتعاش وركود بعبارة أخرى انه يتأثر بمرحلة الدورة الاقتصادية التي تمر بها تلك الاقتصاديات .

اما اذا كانت التنافسية تنعكس بمستوى المعيشة للسكان فان متوسط دخل الفرد ازداد بشكل ملحوظ بعد ٢٠٠٣ ولكن دخل الفرد لا يصلح كمؤشر عن مستوى المعيشة كون المؤشرات التي لها مساس بحياة الناس هي في تدهور اذ ان مستوى الفقر في البلد أصبح ٢٣% من السكان هم تحت مستوى الفقر حسب وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بعد ان كان ١٨,٨% سنة ٢٠٠٧ .[٢١] إضافة الى تفشي ظاهرة الفساد التي أثرت على حركة الأعمار بشكل كبير .

و أخيرا ففي الجانب التجاري فان التضخم أدى الى ان تكون السلع الأجنبية هي الأرخص وهذا ما يزيد من الاستيرادات وهذا ذا اثر ايجابي على عملية التنمية ولكن العراق لم يتأثر بانخفاض الأسعار العالمية للسلع المستوردة بشكل كبير بسبب ظروف البلد و من الجانب الآخر فان

انخفاض أسعار النفط كان ذا اثر سلبي وذلك لانخفاض لإيرادات النفطية وعند جمع الأثريين يكون الأثر السلبي هو المسيطر فكان التأثير على مجمل العملية الاقتصادية في العراق.

وأخيرا لابد من الإشارة ان الاحتياطيات الأجنبية العراقية لم تتأثر بالأزمة كونها مودعة في بنوك لم تتأثر بالأزمة ولم تستثمر وان استثمرت فهي تستثمر باستثمار الليلة الواحدة.

الهوامش :

١ حسب تقديرات وزارة التخطيط فان عدد الأيدي العاملة الحقيقية في الدول هو بحدود ٢٠% من الأعداد الرسمية التي تستلم رواتب في آخر الشهر

٢ كلمة بول بريمر في قمة المصالحة العالمية في عمان بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٠٣، انظر : – مجموعة الأزمات الدولية ، إعادة اعمار العراق التقرير رقم ٣٠ للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط)، بروكسل ، أيلول ٢٠٠٤، ص٥

٣ محمد خالد الحريري،العلاقات الاقتصادية الدولية،دمشق،١٩٨١، ص ١٩.

٤ محمد علي الجاسم،الاقتصاد الدولي،التبادل(العلاقات،النظريات،السياسات)دار الجاحظ،بغداد،١٩٧٦،ص ٢٦٢.

٥ محمود يونس " نظرية التجارة الخارجية " الدار الجامعية ، بيروت، ١٩٨٤ ، ص ٧٥-٧٦

* أوضحت دراسة قام بها فاسيلي ليونتيف على الاقتصاد الامريكي خلافاً ما ذهبت اليه هذه النظرية و هو ما عرف بلغز ليونتيف .

٦ بلقاسم العباس ،المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول ،المعهد العربي للتخطيط الكويت، جسر التنمية السنة السابعة ، تموز ٢٠٠٨،ص ٨.

٧ طارق نوير"دور الحكومة الداعم للتنافسية – حالة مصر" متاح على الانترنيت www.idsc.gov.eg

٨ صندوق النقد العربي ، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الاسواق العالمية ، تحرير علي توفيق الصادق ، ابو ظبي ، ١٩٩٩ ، ص ٣٣.

٩ طارق نوير ، مصدر سابق

١٠ ابراهيم العيسوي،التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة ،في ندوة ،التنافسية والتنمية و التفتح الاقتصادي– التحديات والرهانات،تونس ٢٠٠٣ ،ص ٣٤٣ .

١١ رياض بن جليلي ،سياسات تطوير القدرة التنافسية ،المعهد العربي للتخطيط الكويت، جسر التنمية السنة الثامنة،ايار ٢٠٠٩، ص٦.

١٢ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،النشرة السنوية ٢٠٠٩، ص ٥٦

١٣ www.cbi..iq
http://cosit.gov.iq/press_indices.php

١٤ البنك المركزي العراقي مصدر سابق ص ٦٩ .

١٥ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ٢٠٠٦ ،٢٠٠٧، ٢٠٠٨

١٦ صبري زاير السعدي، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، المستقبل العربي. العدد (٢٤٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت . ١٩٩٩ ص ٣١

١٧ انظر : رمزي زكي، الليبرالية المستبدة. ط ١،سينا للنشر، القاهرة،. ١٩٩٣. ص ٨٢-٩٤

١٨ نص بيان صندوق النقد الدولي الصادر في ٣٠ أيلول عام ٢٠٠٤، والتي أعلن فيه إطلاق برنامجه "المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع" على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لتحويل العراق إلى اقتصاد السوق، بما في ذلك الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام. وأكد البيان على ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال خلال عام ٢٠٠٥. والملاحظ أن كلمة "إعادة الهيكلة" تعني "الخصخصة" في هذا السياق.

١٩ جوستين اسكندر، ديون صدام: صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي ورقة مقدمة لمؤتمر الإتحاد العام للموظفين العاملين في مجال النفط البصرة: ٢٦ أيار، ٢٠٠٥

٢٠ كامل علاوي كاظم " دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي" مجلة الغري، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة ، العدد ٢ ٢٠٠٥ ، ص ١٤.

** معامل الاستقرار النقدي يحسب بين نسبة التغير في عرض النقد ونسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لنفس السنة .وتم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

٢١ وزارة التخطيط و التعاون الانمائي ، التقريرالوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، ص ٣٧.